مصر في عهدة «الأخوان»..

انهيار اقتصادي وشيك

< من الواضح ان المصريين حصلوا على الحرية لكنهم حصلوا معها على عدد كبير من المشكلات التي ماتزال تجبرهم على الخروج الى الشوارع للمشاركة في الاحتجاجات ضد تجاوزات وخروقات جماعة الاخوان المسلمين الحاكمة في البلاد:

كتب : أحمد عبدالعزيز

لقد اصبح من الشائع الآن لدى قطاع عريض من الشعب المصري ان التنبؤ بأحداث المستقبل القريب في بلادهم أضحى أمراً شائكاً في ظل الظروف الراهنة.

العديد من الخبراء يرون ان الوضع الحالي ليس في صالح جماعة الاخوان المسلمين الحاكمة، فحملات الاحتجاجات التي لانهاية لها وعدم الاستقرار وانعدام السلطة عملياً أدت الى زعزعة الاقتصاد المصري واقتراب البلاد من شفير الهاوية.. حيث ان الخزانة العامة فارغة، والبطالة في أعلى مستوياتها والمستثمرون الاجانب غادروا.. إذ من سيوظف امواله في بلد لايمكن التكهن بمستقبله.

في هذا الوضع الاقتصادي المزري والمتدهور في مصر الكنانة لابد من الاشارة الى ان دولة قطر قدمت ملياري دولار لدعم الجنيه المصري، لكن هذا الدعم - بحسب خبراء - لم يكن عملاً خيراً بحتاً، إذ يتردد ان قطر تنشط في شراء حصص كبيرة في البنوك المصرية، حتى انها تقدمت باقتراح لاستئجار قناة السويس لمدة ٩٩ عاماً.. كما ان الحكومة القطرية قد اعلنت سابقاً عن منح مصر اربعة مليارات دولار، لم يُعرف بعد مقدار ما سُلِّم منها حتى بداية العام الجديد.

جماعة «الاخوان» في مصر وازاء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة لم تترك باباً إلا وطرقته حتى ماكان منها محرماً في السابق بحسب ادبياتها وتوجهاتها.. حيث تجري الحكومة حالياً مباحثات مكثفة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي..

وهنا ايضاً لاتبدو المسألة بهذه السهولة لأن المانحين يفرضون على المستدين اتخاذ اجراءات قاسية لاتحظى بالتأييد الشعبي، منها رفع أسعار المواد الغذائية والمحروقات بالاضافة الى زيادة الضرائب والرسوم والتعريفات وهي اجراءات سيكون لها نتائج خطيرة في دولة كمصر التي تشبه الآن برميلاً من البارود.

يقول الدكتور عبدالخالق فاروق- مدير مركز الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية في مصر- ان ادارة الاقتصاد في الفترة الاخيرة «خلال حكم الاخوان» لم تكن فعالة بالمرة، وحالياً لايبدو اي تقدم يلوح في الافق، والاكثر من ذلك ان الاداريين الجدد يفتقرون الى أبسط المهارات الاساسية والتكتيك والاستراتيجية اللازمة، ولايفهمون حقيقة مايجري على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال تبيع مصر الغاز بسعر يقل عن أسعار السوق العالمية بثلاث مرات، ويذهب الفرق الى جيوب الوسطاء، كما يذهب حوالى نصف مليار دولار من استثمارات قناة السويس الى جيوب السماسرة والمسئولين الكبار، بالضبط كما كان يجري في عهد الرئيس مبارك، حيث تفقد البلاد في الوقت الراهن المليارات من الدولارات.. فأين هي وعود «الاخوان» بمكافحة الفساد..؟!

ويرى خبراء اقتصاديون ان مصر ستشهد في القريب العاجل تغييراً في موازنات القوى السياسية وموجة جديدة من الثورة والتي ستكون في الأغلب ثورة الجياع التي ستكتسح الراديكاليين الاسلاميين.

وبحسب الخبراء والمراقبين للشأن المصري ان الخطر الحقيقي يكمن في ان الراديكاليين «جماعة الاخوان» لن يلقوا السلاح دون قتال، وفصائلهم تنتظر الأوامر بفارغ الصبر للتحرك، ولكن اذا صدرت هذه الأوامر سيضطر الجيش الى التدخل، فهو الجهة الوحيدة القادرة في هذا الوضع على لعب دور الضامن لبقاء الدولة.

ان الكثيرين ينتظرون من الجيش ان يحدد موقفه ويتخذ قراره بالوقوف الى جانب القوى الليبرالية - الديموقراطية، كما يرى د. عبدالخالق فاروق.

في المقابل يرى مجموعة من الخبراء والمراقبين ان الجيش المصري لايزال تحت سيطرة واضحة من طرف الامريكيين الذين يقدمون له مساعدة سنوية تصل الى المليار ونصف المليار دولار، والقوات المسلحة المصرية هي على العموم صندوق أسود لايجوز للغرباء الاقتراب منه، او النظر الى محتواه، وما من أحد يعرف تمام المعرفة كنه هذه المؤسسة وما يدور فيها، او معرفة ميول العسكريين، وضد من قد يوجهون حرابهم غداً.

وعند الحديث عن «الغد» نرى «اليوم» ان المعارضة ممثلة في جبهة واحدة هي «جبهة الإنقاذ الوطني» وتعتزم خوض معركة ضارية ضد الراديكاليين في الانتخابات البرلمانية القادمة.

ويرى المحلل السياسي مصطفى اللباد ان الكثير سيقفون على نتائج هذه الانتخابات، فإذا «جرت بلا تزوير» وفازت المعارضة بما لايقل عن «٤٠٪» من مقاعد مجلس النواب فسوف ينتقل الصراع السياسي من الشارع الى البرلمان.. وفي حال العكس فلا مناص من موجة عنف جديدة.

مصر تطرق أبواباً حرمتها سابقاً للاستدانة من الصندوق والبنك الدوليين

مرسي وحكومته بين سندان المانحين وشروطهم القاسية ومطرقة الجياع من الشعب

ماذا وراء توجهات قطر بصرف المليارات للسيطرة على البنوك المصرية وقناة السويس

دوائر دولية تتحدث عن اتفاقات خطيرة لمثلث أضلاعه امريكا والاخوان والجيش المصري

كاريزما مرسي تنهي خدمات إعلامية مصرية

أثار طرح سؤال الاعلامية ماجدة القاضي للفنان محمود قابيل على قناة «نايل سينما» عن رأيه في كاريزما الرئيس المصري محمد مرسي، الكثير من المشاكل وتم احالتها الى التحقيق.

القصة بدأت مع عمر زهران رئيس القناة المذكورة التي تعمل فيها.. حيث تم احالتها الى التحقيق والايقاف بتهمة الخروج عن «النص» المكتوب لها اثناء استضافتها للفنان محمود قابيل عندما سألته عن رأيه في كاريزما الرئيس محمد مرسي.

لكن ماجدة القاضي تقول : «هذه تهمة أفتخر بها لأنه لاتوجد مذيعة محترمة تعمل في برنامج «توك شو» على أساس ورق مكتوب أمامها.

وأكدت القاضي على تركها القناة : «لأنني لا أريد البقاء والعمل تحت سياسة التوجيه والاملاءات في «سماعة الاذن»..

رجل دين سعودي :

الانتخابات محرمة ودخيلة على المسلمين!!

رأى عالم الدين السعودي الشيخ عبدالرحمن ناصر البراك ان : «اعتماد نظام الانتخابات لاختيار المرشح للرئاسة او عضوية مجلس من المجالس القيادية أمر محرم ودخيل على المسلمين من قبل الكفار..».

وقال البراك في تغريدة له على حسابه في موقع التواصل «تويتر» : «ان اختيار الامام هو من شأن أهل الحل والعقد.. لا عامة الناس..». وان : «الانتخابات نظام فاسد لم يبين عند الذي يأخذ به المسلمون على نظر شرعي ولا عقلي، بل هو دخيل عليهم من اعداء الاسلام بسبب احتلالهم اراضيهم والاعجاب بطرائقهم..».

ولفت البراك: «الذين كثيراً مايثيرون جدلاً بآرائه الى ان من الأمور الدالة على حرمة الانتخابات «اشتماله على التشبه بالكفار»..

وكان البراك دعا بالموت على كل امرأة تقود سيارة، وقال تعليقاً على دعوة سيدات سعوديات الى قيادة السيارة العام الماضي ان : «ماعز من عليه هو منكر، وهن بذلك يصبحن مفاتيح شر هذه البلاد».. ووصفهن بـ«النساء المستغربات الساعيات الى تغريب هذه البلاد..».

لِمَ لا تذهب قطر بجيوشها إلى سوريا؟!

فاروق يوسف*

تصريحات أولياء الأمر في قطر توحي للآخرين بأن الشعب القطري هو مجموعة من الوحوش الضارية غير المسالمة التي يلذ لها أن ترى مشاهد القتل في كل حين. تلك التصريحات بقدر ما هي لا تعكس طبيعة الشعب القطري المسالمة، فإنها أيضاً لا تتطابق مع قوة الدولة التي يتزعمها دعاة الحرب والتي لا تملك إلا جيشا من المرتزقة الاجانب. وكما يبدو فإن نجاح حملة الناتو التي مولتها قطر ماليا قد اغرى اولئك الدعاة في المضي في طريق رفع راية الحرب في وجه سوريا، تحت ذريعة نصرة الثورة السورية الساعية الى اسقاط النظام البعثي الذي يتزعمه بشار الاسد.

وإذا ما عدنا إلى بدايات الحراك المعارض في سوريا، سنلاحظ ان صوت قطر كان عالياً في الدعوة الى نزع الصفة السلمية عن ذلك الحراك من خلال الحث في المحافل العربية والعالمية على تسليح المعارضة، وهي الدعوة التي تلقفتها الولايات المتحدة والدول الغربية المصطفة معها بحماسة لافتة، ذلك لانها تعرف جيداً ان تسليح القوى المناهضة سلمياً للنظام سينتقل بالصراع الى مستويات دموية غير مسبوقة، يكون المدنيون ضحاياها بشكل أساسي. وهو ما يمكن أن يؤدي الى اتساع مسرح الجريمة. وهذا ما حدث فعلاً.

بسبب الدم ذهبت سوريا الى لحظة القطيعة.

لم يعد الحوار السياسي ممكناً في ظل القتل والسلاح المرفوع.

بالنسبة للنظام السوري فقد حقق تسليح المعارضة واحداً من أهم بنود ترسانته الدعائية. هناك عصابات مسلحة انتشرت بين القرى والمدن السورية وصار واجباً على الحكومة أن تكافحها وتحد من نشاطها العدواني. اما بالنسبة لنوع بعينه من المعارضة، وهو النوع الذي صار يتنقل بين المدن والفنادق القطرية والتركية والغربية فقد كان التسليح فرصة للانقضاض على النظام وتكبيده أكبر خسائر ممكنة سعياً وراء رد فعل أكثر دموية من قبل النظام.

الوقائع على الارض اثبتت ان ما من طرف من الطرفين المتحاربين في امكانه أن يحسم الصراع لصالحه. وهكذا صار واضحاً ان ماكنة القتل لن تتوقف، وليس في إمكانها أن تتوقف ما دام الحل السياسي مستبعداً وليس في إمكان أي طرف أن يملي شروطه على الطرف الآخر.

أولياء الأمر في قطر يسعون مرة أخرى إلى حرب عربية- عربية هدفها هذه المرة تحطيم سوريا بعد ان لعبوا دوراً عظيماً في تحطيم العراق

في هذه الأثناء لم تتوقف قطر عن ضخ الأموال.

دعوة الآخرين للهجوم على سوريا وغزوها تحت ذريعة اسقاط النظام لم تتوقف. وإذا ما كانت المحاولات القطرية لدفع المجتمع الدولي الى استصدار قرار بمهاجمة سوريا قد باءت بالفشل الذريع، فإن القطريين لم يشعروا باليأس، بل صاروا ينادون بضرورة أن تهاجم جيوش عربية سوريا، لتدخل في حرب، لن يكون طرفها الثاني سوى الجيش العربي السوري. إنهم يسعون مرة أخرى إلى حرب عربية ـ عربية، هدفها هذه المرة تحطيم سوريا، بعد أن لعبوا دوراً عظيماً في تحطيم العراق.

ما من أحد من العرب سيستجيب للطلب القطري، لا لأن العرب قد تعلموا مما جرى للعراق وليبيا درساً أخلاقياً يستفيدون منه لتحسين أحوال ضمائرهم، بل لأن جيوشهم في حالة يرثى لها.

لكن عملياً يمكننا أن نقترح على قطر أن تذهب لوحدها الى القتال في سوريا.

عملياً يمكن لقطر أن تستحصل بيسر على قرار من الجامعة العربية ينص على الموافقة على تدخلها العسكري، مثلما حدث للنظام السوري يوم استحصل على موافقة العرب على تدخله في لبنان في سبعينيات القرن الماضي.

حينها يمكننا أن نصدق أن قطر قد تحولت الى دولة عظمى، وسيكون الشعب السوري ممتناً لها لانها انقذته من نظام ديكتاتوري ومن مستقبل مظلم يمكن أن يجر إليه استمرار قتال لا تبدو له نهاية في الأفق.

اما أذا كانت قطر عاجزة عن القيام بذلك الدور، فالافضل أن توظف أموالها الفائضة في التمهيد لحل يحفظ الدم السوري. ويحفظ سوريا من الضياع والتشرذم. وهو ما لا يعني السكوت على جرائم النظام السوري وغض الطرف عما لحق بالسوريين من قتل وتشريد واذلال، بسبب سلوك نظام يعاني من نقص عظيم في انسانيته. المطلوب من قطر أن ترتقي إلى مستوى من المسؤولية الانسانية، معه يكون نبذ العنف هو شرط مساهمة الاطراف المحبة للشعب السوري في انقاذ سوريا.

* ميدل ايست اونلاين